أبحاث

مجلة العلوم الاجتماعية

محور العدد:

عمال ونقابات «بالمغرب»

1 ـ حول تاريخ الحركة النقابية بالمغرب:
الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب (1943 ـ 1952)
أرسلان شكيب

2 ـ المناضلون النقابيون المغاربة في الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب (36 ـ 1955)
ألبير عياش

3 ـ علال الفاسي والنقابية بالمغرب (الحقبة الاستعمارية)
جاك كولان

4 ـ حول كتاب «الحركة العمالية المغربية» لعبد اللطيف المنوني ومحمد عياد
محمد نجيب بنسبيعة

ABHATH

Revue de sciences Sociales
N° 13 – automne 1986

Abhath	أبحاث
B.P. 1377	ص. ب. 1377
10, Place Alaouyine	10، ساحة العلويين
RABAT	الـربـاط

PRIX : 12 دراهم : الثمن

التصفيف الضوئي والمختبر: دار الخطاب للطباعة والنشر

أبحاث

مجلة فصلية ـ العدد: 13 ـ السنة الرابعة ـ خريف 1986

المدير المسؤول : عبد الله ساعف

سكرتارية التحرير : عبد الغني أبو هاني، على كريمي.

مجموعة المجلة : مصطفى خدري، محمد الناجي، أحمد أشرعي، أحمد بوجداد، أمينة بلعوشي، عبد الواحد عبيدة، ادريس القنت، السعيد به معتصم.

لوحة الغلاف : محمد بناني

رقم ايداع التصريح : 1/ 1983

رقم الايداع القانوني : 14/ 1983

عنوان المجلة : أبحاث، مجلة العلوم الاجتماعية

10، ساحة العلويين (قرب محطة القطار) ـ الرباط

عنوان المراسلة : ص.ب 1377 ـ الرباط (المغرب)

دار قرطبة للطباعة والنشر ـ 10، زنقة برون، بلفدير ـ الدار البيضاء

(5) ولو أن النضال النقابي للعمال المغاربة يمكن تأريخه ابتداء من 1920، كما يبرز من خلال الكتاب الذي نقدم قراءته في هذه المقالة.

(6) الاتحاد العام للنقابات الموحدة وهو ما كان يعرف تحت اسم UGSM.

(7) المرجع المشار اليه سابقا، ص 38.

(8) «النقابية الضيقة» كما أتت في الكتاب.

(9) «الحركة العمالية المغربية»، ع. المانوني وم. عياد ص: 66/65.

علال الفاسي والنقابية بالمغرب

(الحقبة الاستعمارية)

بقلم : جاك كولان

يتفق الأصدقاء والخصوم ـ وإن كانوا أصدقاء سابقين ـ على كون علال الفاسي وجها بارزا من أوجه الحركة الوطنية المغربية. فلقد كان حقا ممارسا في وطنه ـ على الرغم من أنه لم يقم به إلا سنوات معدودة بسبب الظروف القمعية ـ كما كان ممارسا على الساخنة الدولية، في العقد الحاسم الذي مهد لاستقلال المغرب. غير أنه برز للعيان كشخص حاول من خلال كتاباته أن يؤسس مفهوما معينا للتاريخ، وايديولوجية اقترحها كنموذج لمجتمع مغرب الاستقلال المرتقب. إلا أنه إذا كان مفهومه هذا قد عرف تطورات، أيا كانت الاستمرارية التي يعيد تركيبها، فإن إشكالية الدولة ـ المجتمع ـ التنمية كعلاقة ثلاثية، حاضرة في فكره، من خلال الأبعاد الزمنية الثلاثة التي ينمو فيها: ماضي الأسس، حاضر العمل، والآفاق المستقبلية.

ففي هذه الكتابات السابقة للاستقلال ـ وبعض الكتابات الأخرى اللاحقة التي سوف تأتي لتؤكدها ـ يخصص علال الفاسي مكانة مرموقة لعلاقة «النخبة» «بالجمهور» ويتعرض في هذا السياق لأمور عالم الشغل.

إن مساهمتنا هذه تضع نصب عينيها هدفا محددا، مادمنا لن نشير إلا عرضا لنصوص أخرى ونادراً ما سنشير إلى الممارسات الحقيقية. بيد أنه نظرا لمكانة علال الفاسي [1] فإننا لا نظن بأن الاختيار الذي نقوم به والمتمثل في تسليط الأضواء على هذه الكتابات، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج غير مهمة بخصوص التوضيحات التي تسمح بها هذه الكتابات حول هذه العلاقة في الحقبة الاستعمارية موضوع الدرس.

والمؤلفان الأساسيان اللذان سنعتمد عليهما هما : **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، القاهرة، مطبعة الرسالة 1948 ـ 560 صفحة. **والنقد الذاتي**، القاهرة، المطبعة العالمية 1952 ـ 432 صفحة [2] وتطرح بعض التوضيحات نفسها بخصوص ظروف تحرير هذين المؤلفين وطبيعتهما.

لقد تم تحرير الكتاب الأول أثناء مقام علال الفاسي بالقاهرة حيث التحق بالجامعة العربية في ماي 1947. ويشير التقديم إلى تاريخ أكتوبر 1948. ويتوخى الكتاب استعراض تاريخ المغرب العربي لاسيما منذ الاستعمار الفرنسي للبلدان الثلاثة التي تكونه. ولقد تم تأليفه بطلب من الجامعة العربية [3] وهي مسألة اعتيادية في هذه الحقبة. غير أن الكتاب غالبا ما ركز على المغرب [4] وهو في مجمله محاولة لتأسيس الاستمرارية التاريخية للمغرب على خطاب من الاقرار الشرعي Légitimation السلفي الأصيل لأنه يخترق فترة الاسلام. ويميز الكتاب ذاتا مغاربية سابقة الوجود، شديدة الحساسية إزاء التأثيرات والغزوات اللاتينية، طبيعة تجاه نفوذ وغزوات الساميين وهكذا **«انفتحت قلوبهم (أي المغاربة) للاسلام (. . .) ولم تكن الدعوة الاسلامية في نظرتهم إلا امتدادا لعقائد الوحدة الالهية التي تنسجم مع طابع الوحدة الذي يريدونه ويعملون له»**. «**على أن المغرب بالرغم من ارتضائه الاسلام دينا والعربية لغة، ظل دائما معتمدا بوجوده الخاص**» (صفحة ك). «فالوطنية» المغاربية السابقة للاسلام كانت تتبنى كشعار: الوحدة، الحرية والتقدم. على أن الاسلام والملكية كمرجعين يشكلان هوية الحركة الوطنية المغربية، لايشكلان بنفس الدرجة ـ خصوصا بالنسبة للملكية ـ هوية «الحركات الاستقلالية» بتونس والجزائر.

وحرر الكتاب الثاني في فترة كان فيها استقلال المغرب أمرا محققا في مستقبل قريب. ففي نونبر من سنة 1951 سجلت القضية المغربية، بمبادرة من الجامعة العربية، في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بباريس، وإن لم يناقش بالفعل إلا أثناء الجمعية العامة للسنة الموالية (دجنبر 1952 بنيويورك) التي شارك فيها علال الفاسي. ويتوخى الكتاب تأسيس إيديولوجية، على أساس الاستمرارية التاريخية التي سبق وبرهن عنها، حريصة على وضع الحواجز، باسم «القيم»، أمام الاصلاحات العصرية المزمع إجراؤها على المؤسسات والاقتصاد والمجتمع. وتتجه هذه الايديولوجية بالخطاب إلى «النخبة» التي نظرت وشرعت وظيفتها من خلال علاقاتها بالجمهور.

تاريخ علاقات النقابية / الحركة الوطنية من خلال كتاب «الحركات الاستقلالية» :

إن أهمية الكتاب بالنسبة للمسألة التي تهمنا لا تكمن في كون بعض الفقرات المتعلقة بالنقابية تبدو كما لو أعيدت كتابتها. فإلى حد ما يبدو كما لو أن الأمر كان يتطلب، أثناء التحرير، الأخذ بعين الاعتبار تغير موقف حزب الاستقلال الذي، بعد أن كان قبل سنة 1938 يحرم على العمال المغاربة الانضمام إلى الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب (U.G.S.C.M) [5] أصبح يتسامح مع هذا الانضمام بل و يشجعه فيما بعد.

ونلاحظ أيضا بأنه لم يخصص أي فرع من فروع الكتاب للحركة النقابية ولا للحركة العمالية بصفة عامة. فهذه المسائل تم التطرق إليها في خانات متعلقة بالسياسة الاجتماعية بمعناها العام. أما الحقب المختلفة التي واجهت فيها الحركة الوطنية المشكل النقابي فقد تعرض لها الكتاب بشكل غير متكافىء.

ولربما يكون في هذا الأمر ما يثير الدهشة عندما نعلم بأن علال الفاسي، كيفما كانت مناقبه السابقة، فإنه قد برز على المستوى الوطني بمناسبة إنشاء **كتلة العمل الوطني** سنة 1934 حول **مخطط الاصلاحات** ولقد خصص فصل كامل من هذا المخطط للشغل. وأشار إليه علال الفاسي عند تعداده للفصول. غير أنه أثناء تحليله للخطوط العريضة لهذا **المخطط** قفز مطلقا على محتوى هذا الفصل، مع أن الأمر لم يكن يتعلق إلا بالمطالبة وتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشغل (8 ساعات، العطلة الأسبوعية، العطلة السنوية المؤدى عنها، التعويض عن حوادث الشغل والمساواة في الأجور).

حقيقة أنه من خلال محاولته البرهنة على «الوطنية» الملازمة لذات المغرب الكبير/المغرب منذ العصور «البربرية» ما قبل الاسلامية، يمكن أن نفهم بأنه يؤكد على الطابع النسبي للوثيقة المطالبة بالاصلاحات باسم احترام نص وروح معاهدة الحماية، ويلح على الطابع الظرفي للمخطط الذي «**يستوجب تأييد اليسار في فرنسا ويطمئن الدول الموقعة على عقد الجزيرة الخضراء**». «(ص 168) غير أن هذا لا يصدق على جميع الاجزاء خصوصا منها تلك المتعلقة بالاصلاحات المؤسساتية والاقتصادية. فحول هذه النقطة الأخيرة يسهب علال الفاسي في ذكر التدابير القمينة بحماية رؤوس الأموال المغربية الضعيفة من المزاحمة الأجنبية. كما يسهب في سرد التدابير المقترحة في المخطط لحماية الصناعة التقليدية وتحديثها.

ويؤكد هذا الانطباع الأولي الفقرات المخصصة للجبهة الشعبية. فالأمر يدعو للاستغراب نظرا لزخم الاضرابات المطلبية لشهري يونيو - يوليوز 1936 بالمغرب وحركة الانخراط الكثيف للعمال المغربة في نقابة اتحاد المغرب، وهي هيئة قامت عنوة وبدون نظام قانوني، بمبادرة من النقابيين الأوربيين سنة 1930 وانضوت تحت لواء الكونفدرالية العامة للشغل (C.G.T).

فمن خلال سرده انشغل علال الفاسي على الخصوص بالعلاقات السياسية بين الحركة الوطنية (على مستوى القمة) والجبهة الشعبية المتأرجحة بين الأمل والخيبة. وحرص على رسم مراحل هيكلة هذه الحركة في شكل حزب، وهي المراحل التي تتزامن مع فترة تكريس زعامته الشاملة على حساب الوزاني، الرجل الرئيسي في محادثات باريس والذي سيختار الانشقاق دون أن يكون بمستطاعه تجنب التهميش. ولقد تم سرد برنامج الاصلاحات المستعجلة بشكل كامل كأول مرحلة من هذه المراحل)المؤتمر الاستثنائي لكتلة العمل المغربي بالرباط ليوم 25 أكتوبر

1936) وكما هو الشأن بالنسبة لمخطط الاصلاحات لسنة 1924، أدمج الحق النقابي في الحريات الديموقراطية المطالب بها. غير أن مشاكل الشغل تمت صياغتها في الفقرة الخامسة المخصصة «للعملة والصناع»: «**تطبيق قوانين العمل الفرنسي (كذا) على العمال المغاربة، تجديد الصناعة المغربية وحمايتها من المزاحمة الأجنبية، مساعدة العاطلين المغاربية**» (ص 186).

وينبغي أن ننتظر المقطع الطويل المخصص لحصيلة «الحزب الوطني لتحقيق المطالب المغربية لنجد إشارة لمشاكل الشغل والمشكل النقابي. فالفترة قصيرة حيث ينعقد المؤتمر التأسيسي بأبريل 1938 للرد على منع كتلة العمل المغربي في مارس. وفي أكتوبر سيتم حل هذا الحزب إثر حوادث مكناس وفاس، وسيعتقل زعماؤه وسينفى الزعماء الرئيسيون منهم وسيبعد علال الفاسي إلى الغابون ثم إلى الكونغو الذي سيرجع منه سنة 1946. وتتعلق الحصيلة بنشاط قمع لجان أسسها الحزب الوطني. ولم تهتم أية لجنة من هذه اللجان بعالم الشغل، إذ أدمج هذا الأخير في مهام لجنة أطلق عليها إسم لا يمكن إلا أن يثير الانتباه ألا وهو: لجنة الاصلاح الديني والاجتماعي».

ومع ذلك، خصص علال الفاسي مكانة مهمة للمشاكل الاجتماعية في العرض الذي قام به حول نشاط هذه اللجنة سنة 1937. ولربما يعزى هذا الشذوذ إلى الفترة التي كان يكتب فيها ألا وهي فترة الانخراط الكثيف للعمال المغاربة في **اتحاد النقابات بالمغرب** بعد الحرب العالمية الثانية. وبطبيعة الحال فإن هذا المقطع قد كتب في فترة كان فيها حزب الاستقلال يحاول أن يواجه هذه النزعة، ولم يستخلص بعد الدروس من الفشل كما لم يتم بعد تغيير الاتجاه كما وقع في المرحلة النهائية من تحرير الكتاب - كما سنرى - وهذا ما سيأخذه الكتاب بعين الاعتبار.

إن النقطة الحاسمة لدى علال الفاسي هي الظهير التمييزي ليوم 24 دجنبر 1936 الذي يخول للأوربيين وحدهم الحق في الانخراط في النقابات. فلقد توصل العمال الفرنسيون بالمغرب للحصول على حق تأسيس فروع الاتحاد النقابي الفرنسي، ولم تسمح الادارة للمغاربة بهذا الحق ولا تزال مصرة على منعهم إلى اليوم، فوجد العملة المغاربة أنفسهم ووجدنا معهم في كفاح مزدوج: هو مقاومة المنع الحكومي للحق النقابي للمغاربة في الوقت الذي نقاوم فيه تأسيس نقابة أجنبية في البلاد تريد أن تجمع في دائرتها كل العملة المغاربة وتنظمهم وتعبئهم لخدمة أفراد غير أفرادنا ومصالح ليست في كل حين هي عين مصالحنا. [6].

ومن المفيد أن نستشهد بنص النقاش الذي قام به علال الفاسي حول المسألة: «وكانت وجهة نظرنا أن العملة المغاربة والعملة الموجودين في المغرب يجب أن يؤسسوا نقابات مغربية تتجمع كلها ضمن اتحاد مغربي خاص على غرار الاتحاد النقابي الفرنسي، ولكنه ليس جزءا منه، ويمكن للاتحاد المغربي أن ينظم بنفسه للاتحاد الدولي كما ينضم إليه الاتحاد الفرنسي.».

«أما الفرنسيون فكانوا يريدون تقوية أعضاء الاتحاد الفرنسي للشغل الذي يسيطر عليه اليساريون ليتمكنوا من استعمال العملة المغاربة للدفاع عما يعمل له اليساريون في فرنسا، مع أنه ليس من المعقول أن يصدر ليون جوهو في باريس أوامر ناتجة عن اعتبارات محلية وينفذها المغاربة في بلادهم التي هي أجنبية عن فرنسا ويجب أن تظل بعيدة عن التأثر بالعوامل الداخلية الفرنسية».

ومن هنا جاءت ـ حسب علال الفاسي ـ المشاذة العنيفة مع نواب (C.G.T) الذين يقدمهم علال كأشخاص يحظون بدعم فعلي من طرف الاقامة العامة **«التي كانت تصمد لكل مطالباتنا بالحق النقابي في الوقت الذي تعترف لنا بأنه لا حق للفرنسيين بأن يقبلوا المغاربة في النقابة الفرنسية وأن للمغاربة الحق في أن يطالبوا بتأسيس نقابتهم القومية، ولكن اعتبارات سياسية تجعل الاقامة «بزعمها» مرغمة على تأخير الاعتراف بهذا الحق.»** ص: 203.

تتميز الفقرات التي قمنا باستعراضها، على الأقل في هذه النقطة، بميل نحو الكتابة النفعية للتاريخ تبعا للاثر السياسي الفوري المبتغى. فلقد تمت الإشارة إلى وقائع حقيقية لكن دون مرجع دقيق. وتتعلق هذه الوقائع بالفترة المعالجة (لجنة الحزب سنة 1937). وتمت الاشارة إلى ظهير دجنبر 1936 على الأقل من حيث المحتوى والاثار. غير أنه لم يشر إلى ظهير يونيو 1938 ـ الذي يقع خارج هذه الحقبة، إذ مع منع الحزب لم يعد للجنة وجود ـ في حين أنه ينص على المتابعة الجنائية في حق المغاربة الذين ينخرطون في نقابة اتحاد نقابات المغرب والنقابيين الأوربيين الذين يشجعون هذا الانخراط. وهذا ما يكذب ادعاء الاصطدام مع الاقامة العامة الذي يقيم عليه علال الفاسي ديمومة النقاش المطول وذلك بخلط حقبتين مختلفتين لما بعد الحرب. فعلى هذه الحقبة بالذات ينطبق مصطلح «المشاذة العنيفة» أكثر مما ينطبق على حقبة 1936-1937. ثم إن الاشارة إلى الفدرالية الدولية تقصد الفدرالية النقابية العالمية لما بعده 1945 أكثر مما تقصد الفدرالية النقابية الدولية لما قبل الحرب. كما أن الاشارة إلى ليون جوهو، وهو تدقيق نشاز في فقرة مركزة وتلميحية، تؤكد بأن هذه الفقرة قد كتبت قبل استقالته من (C.G.T) في دجنبر 1947 أو في جميع الأحوال قبل المؤتمر التأسيسي لمركزية (C.G.T – F.O) في أبريل 1948 (7).

ولنأت الآن على حصيلة الحزب الوطني في ميدان التنظيم العمالي كما استعرضها علال الفاسي: **«ولما صمدت الحكومة في مقاومتها حاولنا أن نعوض النقابات بتأسيس جمعيات تعاونية للعمال المغاربة، فشكلنا عدة جمعيات للسواقين المغاربة ولبعض المهن الأخرى ولكن الجواب كان الرفض الدائم. فبقينا نعمل برغم ذلك في شكل لجان غير معترف بها (...)»** (ص 203) هنا أيضا يلوح بأن الاستمرارية بقيت عبر الحقب حيث أن **حزب الاستقلال** حاول بعد الحرب أن ينظم انشقاقات أو أن ينشيء منظمات خاصة به غالبا ما تكون أقرب إلى التعاضديات منها إلى النقابات. ولقد تم التأكيد ضمنا على هذه الاستمرارية بالنسبة لسنة

1936 نفسها حيث أن علال الفاسي ينسب للحزب الكفاحات التي خيضت من أجل بعض الحقوق (التي كانت بالفعل موضوع نصوص تشريعية): ثمانية ساعات، الأجور، الراحة الأسبوعية المؤدى عنها: **«وفعلا لبى العملة دعوتنا واخذوا يجاهدون في سبيل حقوقهم بالمطالبة تارة والتظاهر حينا والاضراب آونة.»** (ص 202) ولم يأت على ذكر الترددات التي عرفتها نواة الوطنيين المجتمعين آنذاك في كتلة العمل المغربي، حيال زخم الحركات الاجتماعية لصيف 1936. فالوطنيون، أعيانا كانوا أو مثقفين أو أعضاء في المهن الحرة، لم تكن لهم دراية بمشاكل عالم الشغل وقلما استهواهم. فمن التعاطف إلى اللامبالاة ومن اكتشاف «قيم» الحركة التعاونية التى تحظى، فضلا عن هذا، بتشجيع الاقامة العامة وأرباب العمل الأوروبيين والمغاربة، إلى الإلحاح على نقابية مغربية صرفة (عمر بن عبد الجليل)، كل هذه التشكيلة تبدو مؤكدة على الأقل حتى حدودو سنة 1937 حيث وضع الحزب الوطني لنفسه نظاما أساسيا وهيكل نفسه من القاعدة.

وفي هذا النص يبدو علال الفاسي أكثر انشغالا بالرهانات التي يجسدها التنظيم النقابي المستقل. فحق الشفعة الذي تتمتع به قيادة الحزب الوطني يقوم على أساس ديمومة وبالتالي أقدمية الأهمية التي يفردها للمشاكل المطلبية ومشاكل تنظيم عالم الشغل. وفي هذه الصفحات تتم الإشارة إلى هذه المسألة دائما بشكل تلميحي. فجملة من المناقب التي عزاها علال الفاسي لنفسه فيما بعد أو نسبها اليه كتاب سيرته لا توجد بعد في هذه الصفحات. وإذا ما استثنينا السائقين فإنه لم تذكر أية جمعية بشكل صريح. وسيكون علينا أن ننتظر **النقد الذاتي** الصادر سنة 1952 لكي يرجع الكاتب بسوابق النشاط النقابي المغربي إلى سنة 1917 (8). وفي كتابه **«محاضرات في المغرب العربي الأقصى منذ الحرب العالمية الأولى»** الصادر سنة 1955 سيدعى بأنه بعد سنة 1936 انشئت بفاس والقنيطرة نقابات للنقل والمواد الغذائية وافتتح مقر نقابي بفاس كما قدمت الأنظمة الأساسية لاتحاد وطني للنقابات. وعلى كل حال فاننا أبعد ما نكون عن السيرة الرسمية الموضوعية من طرف «لجنة نشر تراث زعيم التحرير علال الفاسي» (الرباط) التي بعد تأكيدها لنشاطه النقابي بفاس بارتباط مع السيد أبي الشتاء الجامعي (9) نسبت له انشاء «نقابة» بفاس سنة 1935 وأضافت بأنها نقابة ممنوعة غير أنه أحياها.

الواقع أن علال الفاسي، كما تؤكد ذلك الصفحات التي نحلل، كان متحفظا إزاء نقابية طبقية، بل إنه كان يشجع تنظيما من نوع جمعوي.

ومن خلال زوج النعوث المتعارضة التي يطرحها «فرنسي/ مغربي» لا يمكننا إهمال تقارب أفكاره من أفكار أحمد بلا فريج الذي أصبح سنة 1936 ـ 1937 ملازمه الرئيسي. فلقد كتب بلافريج في غشت 1933 هذه العبارة: **«ليست عندنا طبقات ولكن عندنا عرقين.»** (10) ونجد بشكل جنيني في **الحركات** نظرية «النخبة» التي سيتم ترسيمها في **النقد الذاتي**. فبمقتضى

نظامها الأساسي يضفي الطابع الشرعي على وظيفة النخبة كقائدة لجماعة غير قابلة للتقييم.

إن غاية الحريات الديمقراطية المرجوة من الجبهة الشعبية هي «تربية الشعب والاعراب عن وجهة نظره» (ص 185) «وتنظيم الجمهور وتربيته وتوجيه الجماعة المغربية نحو الحياة العصرية» يتطلب احترام مسلمتين: التمسك الكامل بالاسلام والتشبث بالنظام الملكي (ص 199). وإذا ما سلم بنظام القيم هذا، فان الحركة النقابية «بالمعنى الحقيقي للكلمة» لا يمكن إذن الا «أن تكون بعيدة عن المناقشات الدينية والسياسية». غير أنه يتعين عليها «تأليب العمال ودفعهم للمطالبة بحقوقهم وتوجيههم في ذلك التوجيه الصحيح.» (ص 203)

لقد تأكد تفصيل علال الفاسي للنظام الجمعوي من خلال استعماله لضمير المتكلم في الفقرة التالية:

«ونظرت لحالة الصناعة المغربية فألبت رجالها ودعيتهم لخلق روح تعاونية بينهم، ودافعت عن مصالحهم دفاعا قويا، وهيأت لهم أسباب تجديد منظماتهم وحق اختيار امنائها. وسهلت لهم كل الأساليب التي مكنتهم من رفع صوتهم عاليا، وقد كنت رفعت باسمها تقريرا للحكومة يبين الشكل الذي يجب أن ينظم التعاون الصناعي لإنعاش الصناعة المغربية وتطويرها، وفرقت بين ما يجب ان يكون عليه تنظيم العملة في المعامل الكبرى وبين ما يجب ان يكون عليه حال صغار الصناع التقليديين.» فهناك إذن فرق بين المعامل الكبرى العمومية أو الخصوصية الأوروبية وبين قطاع النشاط التقليدي في مجمله الذي بإمكان رؤوس الأموال المغربية ان تنتشر فيه. وتؤكد خاتمة الفقرة أسباب هذا التفصيل. «وبالجملة، فقد عملت لغاية واحدة هي التقليل من الفروق بين الطبقات للقضاء عليها نهائيا.» (ص 203)

تغير موقف حزب الاستقلال من خلال كتاب الحركات:

لقد تم الاحتفاظ بهذه المقاربة في الفقرات المخصصة للسياسة الاجتماعية لحزب الاستقلال ابتداء من سنة 1944. «فالحزب يرى وجوب سن قوانين اجتماعية في المغرب من أجل رفع المستوى المادي والخلقي للجمهور المغربي، وتحسين حالة العملة في المدن والقرى، وإعطاء الكل تربية حقيقية (....)» غير أن التحليل استمر في ترجيح كفة الصناع التقليديين وبروليتارية القرى. ففيما يخص هؤلاء الأواخر تمت التوصية بالتقسيم العادل للارض كي يتسنى لهم «أن يحصلوا على ملكية صغيرة ومتوسطة.» أما بخصوص الأوائل فان الوثيقة المستند إليها تعلن أنه: «بما أن جمهور الصناع الصغار في المدن والقرى سيبقى في عداد العوامل الضرورية للتوازن الاجتماعي الى وقت غير قصير، فمن الواجب مساعدتهم وحمايتهم وتنظيم هيئتهم وتوجيههم نحو أسلوب تعاوني.» (11)، ولقد ألح علال الفاسي في مكان آخر على أن حزب

الاستقلال وهو يوجه عطفه بصفة خاصة «للطبقة الفقيرة»، فإنه لا يقصر دفاعه على «أية طبقة اجتماعية» وحدها ولا ينتحل أي مذهب من المذاهب المعروفة (ص 255).

وليس هناك أي شيء في الصفحات الأولى المتعلقة بهذه الحقبة حول الحركة النقابية كما لو أن علال الفاسي اعتبر بأنه قد قال كل شيء مسبقا في الفرع المخصص لحصيلة لجنة الشؤون الدينية والإجتماعية للحزب الوطني.

إلا أن الصفحات الأخيرة من الكتاب، المخصصة لحصيلة النشاط الوطني لحزب الاستقلال، تحوي فرعا مخصصا «للنشاط الاجتماعي «يأخذ بعين الإعتبار ما جد في سنة 1948. ففي هذه السنة وقع تغير في موقف حزب الاستقلال فيما يتعلق بانخراط المغاربة في نقابة (U.G.S.C.M (CGT)) (12). فمنذ مغربة هذه الأخيرة، بما في ذلك المستوى القيادي، سنة 1946، ما فتىء حزب الاستقلال يرفض عروض العمل الوطني المشترك في الميدان النقابي. وكانت هذه العروض تحظى بدعم الحزب الشيوعي المغربي المتجذر في الساحة والذي لم يكن أقل التزاما بالنضال من أجل التحرر الوطني. إلا أنه كان يعتبر، بسبب طبيعته الطبقية، كمنافس يشكل خطرا على طموحات الحزب الوطني في التمثيل الهيمني للجماعة المغربية التي تعد في نظره غير قابلة للتقسيم. لكن الدعوة إلى مقاطعة (U.G.S.C.M) لم تلب من طرف العمال. كما أن محاولات الانشقاق، ان نجحت، كثيرا ما يذهب ريحها لأن النقابات (والتعاضديات) الاستقلالية، المفتقدة للأساس القانوني والقائمة في سرية تنتهي بالاضمحلال، علاوة على أن العديد من مناضلي حزب الاستقلال بل وأطره تجاوزوا قرار منع الانخراط في نقابة (U.G.S.C.M). ولقد أخذ حزب الاستقلال هذا الفشل بعين الاعتبار في مطلع سنة 1948، فوقع المنع بغية السيطرة التدريجية على الاتحاد النقابي المغربي.

ولقد عكس علال الفاسي هذا التغيير في الموقف في الصفحات الأخيرة التي حرر. غير أنه بحكمه لهذا التغير، كان يسعى إلى الاحتفاظ بما هو أساسي في مقاربته السابقة. وبعد خطابه من بعض الأوجه استرضائيا.

فبعد تذكيره بالكفاح على جبهتين من أجل إنشاء نقابات مغربية «مستقلة» (استقلالية في هذا السياق) كتب علال الفاسي قائلا: «ولقد كانت سياستنا هي منع العملة من الدخول للهيئات النقابية الفرنسية. ولكن إزاء تشبث الاقامة العامة بمنع المغاربة من تأسيس النقابات الخاصة بهم، اذنا للعملة بالانخراط في (س.ج.ت) الفرنسية بعدما اشترطنا على الهيئة أن تكون لإخواننا جناح خاص بهم، وعلى ان يكون لهم التمثيل الكافي في مجلس الاتحاد. وقد نجحت هذه المحاولة فتأسست نقابة (جرادة) و (خريبكة) وغيرهما من المراكز. وقام العملة المغاربة بإضرابات مختلفة للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بتحسين أحوالهم.»

ويضيف علال الفاسي مؤكدا على الطابع التكتيكي الذي أشار إليه أعلاه: «وطبيعي أن هذه الخطوة لا تعتبر إلا مرحلة أولى يقصد بها الضغط على الحماية لتعترف بالنقابات المغربية. ولقد صرحت الإقامة العامة بأنها ستعترف بذلك كله، لكن وعدها ظل حبرا على ورق إلى الآن.» (ص 410).

وفي الفقرات الأخيرة من تناوله للنقابية، يبدو تحفظه أكثر وضوحا في شكل استرضائي توسلي: «**وإذا كنا قد تحدثنا عن الحركة النقابية ومجهودها للتحرر، فيجب أن ننبه إلى أن إخواننا العملة المغاربة لا يحملون أية عقيدة اجتماعية لا تتفق مع مبادئنا الاستقلالية، وأنهم إذا كانوا اضطروا للانضمام للنقابة التي يتمتع بها الفرنسيون المقيمون بالمغرب فذلك لأنهم لم يجدوا وسيلة أخرى للإعراب عن مطالبهم، وهم مؤيدون من حزب الاستقلال الذي يضم أغلبية قادتهم ومسيريهم**» . (ص 411).

وإذا ما خصصت صفحة كاملة لإضراب الفوسفاط بخريبكة في أبريل 1948 (وردت سنة 1947 في الكتاب خطأ) والمتميز بعنف القمع، فإن علال الفاسي لم يفته أن يبدي قلقه تجاه هذا الشكل من النضال: « **ويجب أن نصرح بأننا جميعا لا نرى الإضراب إلا وسيلة مؤقتة للحصول على الحقوق الضرورية التي تضمن للمغاربة نيل نتائج أشغالهم الطبيعية وإلا فالفصل في الخلافات التي تقع بين العامل وبين المخدم له يجب أن يكون عن طريق التحكيم والوساطة التي تنظمها الدولة ويخضع لها الجميع** .»

وكيفما كان الحال، فإن الأسبقية يجب أن تعطى للكفاح السياسي من أجل الاستقلال: «. . . **كما أننا لا نعتبر الكفاح النقابي إلا جزءا من الكفاح العام الذي يرمي لتنظيم الأمة والحكومة المغربية وحشدها جميعا لحماية الاستقلال المغربي والإعتزاز بالثراث الوطني المادي والمعنوي، وأننا لنعتقد أنه ليس لنا كفاح غيرالكفاح من أجل الاستقلال والحياة الحرة السعيدة في وطننا الذي هو وطن سائر طبقاتنا والرابطة الكبرى بين كل مواطنينا** . »(ص 412).

إن هذا الخطاب حول النقابية يتباين بتحديراته مع الخطاب الموجه لأرباب العمل المغاربة المدعوين إلى المساهمة في القضاء على البطالة بالمشاركة في «التصنيع العام للبلاد»: «**فبفضل إرشادات حركتنا توفق إخواننا رجال الغرف المغربية (التجارية والصناعية والفلاحية المخططة) إلى تكوين جامعة عامة بينهم انتخب لرئاستها صديقنا الأستاذ محمد الزغاري عضو المجلس الأعلى للحزب. ونحن لا نشك في أن هذه الجامعة ستقوم بعمل جليل لتنظيم المجهود الاقتصادي الأهلي في مراكش والعمل على تصنيع كامل البلاد.**»(13) (الصفحات 409 ـ 410

مكانة النقابية في مشروع مجتمع المغرب المستقل. النقد الذاتي (1952):

بالكتاب المعنون **بالنقد الذاتي** الصادر أربع سنوات بعد **كتاب الحركات** ننتقل إلى سجل آخر. والأمر يتعلق هنا باقتراح ايديولوجية (14). وعلال الفاسي مؤهل لهذا الأمر نظرا لتكوينه « كعالم» سلفي من دعاة الاجتهاد. ففهم التاريخ كان موضوع صياغة أولى في كتاب **الحركات** : ديمومة الذات المغربية ـ المغاربية التي تفتقت قيمها الدفينة في القيم الإسلامية والمؤسسات الملكية. وتتحدد وظيفة هذا الفهم في اضفاء الطابع الشرعي على القيادة الشاملة لحزبه وأستاذيته في اختيار الأهداف ووسائل العمل السياسي، لأن المرآة التي يعكس عليها هذا الفهم هي مرآة الجماعة الوطنية غير القابلة للتقسيم منذ نشأتها والتي من المطلوب أن تبقى كذلك بجوهرها في مستقبلها. ويجعل **النقد** من هذه العناصر نظاما. ففي هذه الوضعية غير القابلة للتقسيم التي لا مكان فيها للتمييز بين الجماعات على أساس القانون والوظيفة، يخصص علال الفاسي للنخبة مكانة مرموقة ويضعها إلى حد ما في مرتبة «العلماء» المتميزين كفئة قانونا ووظيفة. ويسند لها مهمة خطيرة هي إضفاء الطابع الشرعي على أعمال السلطة ومراقبة الأخلاق. ويتعلق الأمر بالمحافظة على هذا الدور وإعادة انتاجه في سياق مغرب القرن العشرين الذي يتعين عليه أن يتعصرن وأن يثبت بالتالي تحليه بروح المبادرة، أي حسب قراءتنا، بالمعنى الرأسمالي للكلمة، متجنبا الثورة الاجتماعية عن طريق احترام القواعد التضامنية للزكاة طبقا للتقاليد الاسلامية.

إن توطئة الكتاب لذات دلالة. فهي دعوة للنخبة العاملة إلى التفكير والحوار من أجل «**تحديد المثل العليا، واختيار أحسن السبل للوصول إليها، مع امتحان الضمير في كل المراحل، ومحاسبة النفس على اغلاطها** (ص 7) (. . .) «**وإذا قدر للنخبة المغربية أن تجتمع يوما ما لتضع برنامجا عاما مفصلا لكل فروع الحياة ومظاهر النشاط القومي في مغرب الغد، ووجدت في هذا الكتاب ما يدلها على سبيل تحقيق غايتها فسيكون ذلك خير جزاء على الجهد الذي بذلته، والطريق الذي مهدته.**» (ص 9).

ويأتي الكتاب في شكل «توجيهات» موجهة إلى «البنخبة» أي إلى «ارستقراطية الفكر» المدعوة إلى التفكير باستمرار في علاقتها «بالجمهور» أي «فكر العوام». وفي إطار هذه العلاقة تم التطرق إلى مشاكل النقابية. ففصلان فقط (من أصل 65 فصلا أو في أحسن الأحوال من أصل 33 فصلا يضمهم القسم المتعلق بالفكر الاجتماعي) خصصا صراحة للمشاكل النقابية تحت عنوان « **النظام النقابي** » و« **ضرورة النقابة القومية** ».

وقبل أن نذهب قدما في التحليل، نذكر باختصار أين وصلت النقابية بالمغرب سنة

1952 . فلقد تواصلت حركة الإنخراط في نقابة (U.G.S.C.M) . وكرست هذه الأخيرة نفسها في مؤتمر نونبر 1950 كمركزية مغربية مستقلة . وانتخب استقلالي، هو الطيب بن بوعزة، كاتبا عاما مساعدا، وعرفت الحركة أوج ازدهارها (15) .

إن الفقرة الرئيسية المتعلقة «بتوجيهات» علال الفاسي في الميدان الاجتماعي هي التالية : **« إن الثورة الحقيقية دائما تكون في عمقها محافظة على كل ما هو عزيز ومحبوب »** (ص 307) **ولا تعني الهدم أو الخروج على العدل الذي يعني في اللغة العربية المساواة ولا على الإحسان الذي يعني في الاسلام الاتقان والتقوى . »**

ففي الميدان النقابي إذن ينبغي أن «**نعوض المنظمات السابقة بالمنظمات الموافقة لروح العصر .**»(ص 417) وكانت الأنظمة الجمعوية السابقة تقوم على أساس تجمع أولئك الذين يمارسون نفس المهنة. وما ينبغي الدفاع عنه هو المهنة وليس العامل. ومنذ انطلاق الصناعة، طرح مشكل التوازن بين العمل والعامل. فهناك إذن حاجة إلى تنظيم العمل وإلى منظمات تجمع شمل العمال. ولقد حبذ البعض لهذه الأخيرة أشكالا ثورية من النضال، بينما فضل البعض الآخر الثبات السلمي. ولقد أبدى علال الفاسي تفضيله للروح المهنية على الروح الثورية التي تؤدي إلى «**التطاحن بين الطبقات**». (ص 419) وهو أمر غير ضروري على عكس ما يزعمه الماركسيون في نظره.

ويجب أن تكون من بين الأهداف البعيدة للنقابية الرجوع إلى هذه الروح المهنية التي تتضمن العمل والأخلاق والتي يكمن شعارها في التعاون والحوار الحر. ففي الحالة الحاضرة، إذا كان النضال من أجل الحقوق ضروريا فإنه ينبغي تحريم «**العمل الشديد الذي يرمي لقلب الأنظمة عن طريق الثورة .** » (ص 419) وتنمية «**روح العمل وروح التضامن**» (ص 420).

وانطلاقا من هنا يرفض علال الفاسي إقحام السياسة في النقابية أو العكس. حقيقة أنه في الوقت الذي كتبت فيه هذه السطور، كان هذا موجها «للماركسيي» **الحزب الشيوعي المغربي** ومفهومهم للنقابية الطبقية - حتى ولو كانت وطنية - كيف ما كان الوزن المتزايد لحلفائهم الاستقلاليين في المحافل النقابية. غير أنه بالرجوع إلى الوراء، لا تخلو البرهنة من أهمية، ونحن نعلم الآن التطورات اللاحقة للحركة النقابية المغربية: تكوين الاتحاد المغربي للشغل سنة 1955 بقرار انفرادي القادة النقابيين المغاربة باستثناء أولئك الذين لم يكونوا أعضاء في **حزب الاستقلال، تحالف الاتحاد المغربي للشغل مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959** ثم انشقاق **الاتحاد العام للشغيلة المغربية** سنة 1960 بمبادرة من **حزب الاستقلال**.

لقد كتب علال الفاسي بأنه يجب أن تكون النقابات في الميدان الاجتماعي كالأحزاب في الميدان السياسي. فمهمتهم هي ربط «علاقات تضامنية بين جميع الذين يتحدون في المهنة من

أجل الدفاع عن حرية وسعادة الجميع «**مواطنين وأجانب كيف ما كان لونهم السياسي**» وإلا فإن هذا لن يؤدي إلا إلى الشقاق. ويؤيد علال الفاسي وجهة نظره بالاستشهاد بلنين.

ويبقى المشكل الجوهري المطروح بطبيعة الحال بإلحاح سنة 1952 هو كالتالي : بما أن نقابة (U.G.S.C.M) بالفعل نقابة تعددية سياسيا «**فكيف يمكن إذن لحزب ما أن يحافظ على نفوذه المعنوي على العمال؟ وكيف يجعلهم لا يتجهون وجهة سياسية ضد المبدأ الذي يكافح من أجله؟**» (ص 421) المسألة بسيطة في نظره. «**عوضا عن تحزيب النقابة يجب تحزيب الأفراد .** » وهذا ما يفترض «**مواصلة الاتصال بالجمهور خارج النقابة وداخلها .** » وهذا ما يسهل «**الارتباط المعنوي**» بين الحزب والنقابة دون أن تكون هناك حاجة إلى تأسيس هذا الارتباط. «**وهكذا يمكن أن تعمل النقابة لفائدة الكفاح القومي دون أن تعتبر متحيزة لنظرية سياسية. كما يمكن للحزب القومي أن يعمل لصالح النقابة دون أن يعتبر متحيزا لطبقة دون أخرى من الشعب، لأن التحرير الوطني يربط بين الجميع .** » (ص 421)

فعلال الفاسي إذن يردد بخصوص مسألة روابط الحزب بالنقابة تصورا مطابقا لتصور **الحزب الشيوعي المغربي** اللهم فيما يتعلق بالالتزام تجاه طبقة معينة. ومع ذلك فإن ما أوخذ عليه **الحزب الشيوعي المغربي** فيما بعد هو قيامه بعملية «تحزيب الأفراد» في حين أن **حزب الاستقلال** كان يمارسها بشكل واسع (16).

إلا أن علال الفاسي في الفصل الموالي يبدو أنه يقصر هذا الحق على الحزب الوطني فقط وذلك في **تناقض** تام مع الطروحات التي سبق وسردنا.

فعلال الفاسي يعتبر دائما إنشاء «نقابية مغربية» هدفا صالحا بحيث أن هذا الهدف احتفظ به أثناء تغيير التكتيك النقابي **لحزب الاستقلال** سنة 1948 . فهل يعد هذا جهلا بالحقائق المغربية من طرف رجل افتقد كل صلة بدنية بهذه الحقائق منذ خمس سنوات؟ إن نوع البراهين المقدمة يسمح بتقديم بعض عناصر الجواب.

لقد خصص قسم مهم من هذا الفصل لاثبات وجود طبقة عمالية مغربية [17]. وأحدث هذا القسم قطيعة مع فقرات كتاب **الحركات** التي تعطي مكانة مرموقة للصناعة التقليدية والبرولتارية القروية. فعلال الفاسي يعود بنشأة هذه « **الطبقة من رجال العمل**» كظاهرة واسعة بشكل ذي دلالة إلى الحرب العالمية الثانية. ويعزى هذا، في نظره، إلى رفع ممانعة الإدارة الاستعمارية في تصنيع المغرب، وإلى الحاجيات التي خلقتها الحرب ثم «الاقتصاد الأطلسي» وإلى اليقظة الصناعية للمغاربة. « **إننا لا محالة إزاء قضية البروليتارية المغربية التي لا بد من أن يكبر عددها بقدر ما يقع في البلاد من تصنيع** » . (ص 428) فالأمر يتعلق إذن بتنبيه «النخبة» «المعنية» «بتوجيهات» «الكتاب» إلى وجود رهان طبقي.

ويطرح علال الفاسي السؤال الجوهري التالي : « **هل من الصالح أن نتركها (هذه الطبقة) عرضة للدعايات المختلفة أو للاستغلال السياسي الأجنبي؟** » (ص 430) على كل حال « **يجب أن لا تبقى مهملة فوضى، بل يجب أن تنظم النظام العصري الصالح لما تنشده من حرية ومن حياة طيبة.** »

إن هذا الرهان الطبقي هو الذي يبرر المفارقة التاريخية التي تنطوي عليها المحاجَّة المتعلقة بالحركة النقابية سنة 1952 وذلك في تناقض تام مع طروحات الفصل السابق. ولقد استهدفت نقابة (U.G.S.C.M) على الخصوص لكونها تنتسب إلى النقابية الطبقية، وهذا ما لا يقل خطرا عن وجود حزب طبقي (الحزب الشيوعي المغربي) على الساحة الوطنية، ، وإن كان يشكل منذئذ أقلية في قيادة النقابات لحساب حزب الاستقلال.

إن التلويح من جديد بحجة «العرقين» العائدة لفترة ما قبل الحزب وغير المتوقعة بعد تأكيد وجود الطبقة العاملة، يمتاز بتحقيره للنقابية الطبقية كفكرة مستوردة، وذلك بإحلال صفة التطابق، في سياق من الخلط، على كون النقابية نشأت على يد الأوروبيين ـ وهذه مسألة ظرفية (17) ـ وكون توجهات النقابية المغربية الحالية ذات طبيعة طبقية.

وعلى العكس من ذلك، نلاحظ بأن حجة الاستيراد لا يلوح بها إلا في ميدان الشغل والحركة العمالية بالمفهوم الواسع. ولا يدلي بها ابدا في المسائل المتعلقة بميادين الاقتصاد والمالية والمؤسسات حيث لا يمكن إنكار الاستيراد. إلا أن هذه الميادين، كيفما كانت ايديولوجيات الإقرار الشرعي وإعادة التملك الوطني (réappropriation)، تطابق إلى حد كبير طموحات طبقة «النخبة» التي يملي عليها علال الفاسي درسه. فيتعين علينا إذن أن نؤكد **الرهان الطبقي** كنقطة انطلاق لهذا الخطاب البالي (anachronique) حول النقابية «الفرنسية».

وبطريقته المتكررة في الكتابة، يؤكد علال الفاسي من جديد ـ وبشكل أوضح من السابق ـ أقدمية انشغالات الحركة الوطنية حول هذه النقطة: « **لقد بدأنا بالدعوة للحركة النقابية في الوقت الذي بدأنا فيه بالدعوة للحركة الوطنية، ذلك لأننا اقتنعنا من أول يوم بضرورة سير الحركتين معا بصفة متوازية لغاية واحدة وهي التحرير السياسي والاجتماعي للشعب المغربي. ومنذ أول يوم وجدنا أنفسنا أمام معارضتين متناقضتين في الظاهر، وإن كانتا متفقتين في الواقع وفي نفس الأمر: الأولى معارضة الادارة التي بيدها مقاليد الأشياء بالمغرب والثانية معارضة النقابيين الأوروبيين.** » (ص 427)

وبعد أن وضع القاعدة، كقاعدة دائمة، أوضح علال الفاسي: « **بأن اتحاد النقابات مهما كانت النظريات التي تسيطر عليه وتوجهه في عمله هو اتحاد فرنسي في المستعمرة قبل أن يكون اتحادا عماليا، والدولية التي هي شعوره تتبخر دائما أمام مذبح الاستعمار.** » (ص 430) وذهب

إلى حد التشكيك في مواثيق عمل (س. ج. ت) التي حاكمها على ظروف العمل المفروضة من طرف السلطة الاستعمارية. فهي، في نظره مواثيق لا قيمة لها ما دام هناك ميز في الحقوق بين المغاربة والأوروبيين وتفضيل لهؤلاء على أولئك.

وبناء عليه، فإن النتائج التي يستخلصها مما سبق، يمكن أن تنطبق على وضعية نقابة (U.G.S.C.M) سنة 1952 وذلك في اتفاق تام مع الطروحات الواردة في الفصل السابق: « **وهذا كله يفرض على عمالنا أن يعتمدوا على أنفسهم، ويطالبوا بالحقوق التي لهم، ضمن نقابة متحررة من جميع التأثيرات الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة.** (ص 431) غير أن علال الفاسي لا يعير أية أهمية لحق العمال في تقرير أشكال النضال والتنظيم والتوجه النقابي بكل حرية وفي استقلال تام. فهذا الاستقلال لا يمكن إلا أن يكون نسبيا ذلك أنه ليس من مهام الجمهور أن يربي نفسه بنفسه وأن يوجهها. فهذه مهمة النخبة كما تشير الى ذلك الصفحات الأربعمائة من الكتاب. وتشكل قيادة حزب الاستقلال، البورجوازية في شموليتها، نواة هذه النخبة. وعليها إذن أن « **توجه الكل نحو غاية واحدة، وإلا وقع الاختلاط والاضطراب فالفشل.** » (ص 430). « **ذلك ما فرض على حركتنا بالأمس وما يفرض عليها اليوم والغد أن تتخذ سياسة عمالية موافقة لشكل العمل الوطني وإطاره**» (ص 430). « **لأن مستقبل الوطن كله منوط بتنظيم الشعب وتوجيهه الوجهة القومية الصحيحة التي لا تسعى إلا للتحرر ولا تدين إلا بالصالح المغربي**» (ص 342)، ذلكم الصالح الذي تعود للنخبة، وحدها، مهمة تحديده.

وبإعلانه أنه: «**يجب لذلك أن تكون النقابة قومية**» (ص 430)، يوصي علال الفاسي إذن بوضع المنظمة تحت الوصاية وتوجيه **حزب الاستقلال**، لها نحو أهداف تخدم مصالح بورجوازية وطنية توجد الآن، وقد دقت ساعة الاستقلال، على أهبة الوصول إلى السلطة. ولتأكيد ذلك لسنا بحاجة إلى الاستشهاد بالنصوص، يكفي أن نسرد ما يلي: « **إن الجمهور المغربي يجب أن لا يصبح ألعوبة في يد بعض الاستغلاليين السياسيين الأجانب (...) يجب أن لا يصرف طاقاته إلا للعمل على تحريره الاجتماعي والقومي، ومساعدة الاقتصاد المغربي على التحرر من كل العراقيل الاستعمارية، لكي يهيء له ولإخوانه ميادين العمل الحر في ظل نظام قومي حر**» (ص 341).

خاتمة

إن الموضوع المحدد لهذه المساهمة يفرض علينا استخلاصات مفتوحة.

إننا لا نعتقد بأنه من العبث، في إطار التفكير في الروابط بين لحركة النقابية ـ الدولة (المستعمرة والمرتقبة) ـ الحركة الوطنية، أن نأخذ في الحسبان المؤلفين الرئيسيين اللذين كتبهما

علال الفاسي في العقد الذي مهد لاستقلال المغرب. إنهما يكشفان على الأقل عن ترددات وتناقضات في الكتابة وتعديلات حتى في الصفحات المخصصة لتحديد موقع النقابية في مشروع المجتمع المقترح لمغرب الغد المستقل. وينجم عن هذا التحليل وجهان. إن الطبقة العمالية المغربية ونضالاتها واختياراتها التنظيمية لصالح نوع معين من النقابية تراه فعالا، هي التي دفعت بقيادة الحركة الوطنية (**كتلة العمل المغربي - الحزب الوطني - حزب الاستقلال**) إلى تحديد موقفهم. ولقد كان هذا التحديد، كيفما كانت المتغيرات والحجج المقدمة لاضفاء الطابع الشرعي عليه، حساسا منذ البداية خصوصا تجاه **الرهانات الطبقية للنقابية**. ولقد عكس علال الفاسي وعبر حول هذه النقطة عن الانشغالات التي يشاطرها رفاقه في المحافل القيادية للحركة الوطنية.

إن المطالبة «بنقابية مغربية» بالمفهوم الذي يعنيه، يدل على أن حزب الاستقلال ينوي قبل الاستقلال وبعده، ممارسة زعامة هيمنية وواصية في هذا الميدان أيضا. وهذا يعني أنه يحتفظ بالحق الشامل في تربية وتوجيه الجماهير العاملة بموجب انتماء هذه القيادة - البورجوازية آنذاك - إلى النخبة التي خولت لها هذه الوظيفة بمقتضى مركزها الفكري.

وتنبثق عن هذه المعاينات بعض الاتجاهات للبحث. أولها يتعلق بمرونة فكرة «النخبة» في السلالة الفاسية. فهل هناك تطابق مع النموذج القاعدي وإلى أي حد عندما تتسع لتشمل الأطر النقابية، ثم تنغلق لتضم طبقة من المثقفين الشباب ذوي «الاختيارات» الأكثر تقدمية، ثم تتقلص إلى فئة منهم من ذوي الاختيارات الأكثر راديكالية... الخ؟ والاتجاه الثاني يتعلق بالحركة النقابية في هذا السياق: كيف يتأتى للحركة النقابية التي استمالها حزب الاستقلال سنة 1955، أن تحل هذا التناقض الملازم لهذا الحدث، الاستقلال/ الوصاية؟ كيف يشكل مسبقا هذا الخيار المبدئي تأرجحا بين نزعة تأسيس حزب عمالي انطلاقا من النقابات ونزعة الانشقاق بحثا عن وصاية سياسية أكثر انسجاما؟

وأخيرا، بالنسبة للحقبة التي عالجنا والحقب السابقة، من المناسب أن نكثر من دراسة الحالات بدل إعادة انتاج، إلى ما لا نهاية، بعض الشهادات المشكوك فيها والمتوفرة لدينا. ونفكر بالخصوص في العديد من الجمعيات التعاونية لما قبل الحرب التي لا بد وأن تكون قد تركت أثرا في الأرشيف. هذا ولا يخفى الطابع الاستعجالي لمسألة جمع شهادات الأحياء. ونفس الشيء يسري على فترة ما بعد الحرب. ثم إن دراسة متعلقة بالمناقشات الداخلية **لكتلة العمل المغربي** و **الحزب الوطني وحزب الاستقلال** تسعى قدر الإمكان إلى تحقيب (la periodisation) تطور مواقفهم، لتفرض نفسها أيضا. وهذا ما لا يمكن فصله، بطبيعة الحال، عن التساؤل عن الجزء المتعلق بالتأثيرات الخارجية: ما بين عربية، التونسية على الخصوص، والدولية وبالأخص منها

تأثيرات الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (C.I.S.L) في السنوات الأخيرة.

أليس من الزهو أن نعتقد بأن ساعة التاريخ قد دقت بخصوص نقط كانت بالأمس صراعية؟

ملحق

موجز سيرة علال الفاسي

ولد علال الفاسي في يناير 1910 بفاس، وهو إبن مفتي المدينة وينحدر من سلالة من العلماء النازحين من الأندلس في نهاية القرن الخامس عشر. ولج سنة 1927 جامعة القرويين الاسلامية وخرج منها بشهادة في غشت 1930. ولقد ناضل كمحرك لنادي سلفي من أجل اصلاح برامج هذه الجامعة. اعتقل مرتين سنة 1940 بسبب تظاهره ضد الظهير البربري. ونظرا لرفضه الاعتذار العلني سحبت منه شهادة العالمية. ثم أصبح مدرسا متطوعا وجمع حوله العديد من المستمعين وذلك لاصالة دروسه وتحررها. وبعد إقامته لعدة أشهر بأوربا التزم بعد عودته إلى المغرب في بداية 1943 في صفوف الحركة الوطنية التي كانت آنذاك في مرحلة الهيكلة. وكان من بين الشخصيات العشرة التي كونت **كتلة العمل المغربي** حول **مخطط الاصلاحات** الذي وضع بتنسيق مع شخصيات اليسار الفرنسي ابتداءا من يوليوز 1934 ونشر باللغة العربية في شتنبر 1934 وباللغة لفرنسية في نونبر من نفس السنة. ثم ولج قيادة **كتلة العمل المغربي** أثناء المؤتمر الأول (الرباط 25 أكتوبر 1936) الذي انعقد في غيبة الوزاني. وانتخب رئيسا للجنة التنفيذية لكتلة العمل الوطني في يناير 1937 الشيء الذي أدى إلى انشقاق الوزاني. ودعى إلى إعطاء الحزب نظاما أساسيا وإلى تنظيمه من القاعدة. وبعد حظر كتلة العمل المغربي أسس **الحزب الوطني** في ابريل 1937 وانتخب رئيسا له. غير أن القمع المسلط على الحركة الوطنية بعد حوادث مكناس وفاس أدى إلى حل **الحزب الوطني** وإبعاد علال الفاسي في بداية نونبر 1937 إلى الغابون ثم إلى الكونغو. وصدر العفو في حقه سنة 1946 والتحق بالمغرب في يونيو، وكان **حزب الاستقلال** قد تكون قبلها (1944) تحت قيادة أحمد بلافريج. فأحرز علال الفاسي على اللقب الشرقي «الزعيم». وأصبح مندوبا **لحزب الاستقلال** لدى الجامعة العربية التي تأسست في مارس 1945، ووصل إلى القاهرة في ماي 1947. وساهم في أشغال «لجنة تحرير المغرب العربي» التي أسست في دجنبر من سنة 1947 تحت رئاسة عبد الكريم الخطابي. ثم خلف

بورقيبة في منصب الكاتب العام للجنة في ماي 1948. وإذا استثنينا بعض زياراته الطويلة لطنجة فإن مقامه في القاهرة أمتد حتى سنة 1956. وابتداءا من نهاية 1952 (الإدراج الثاني للمسألة المغربية بالأمم المتحدة) بدأ زيارات متعددة إلى الأمريكيتين وأوروبا وآسيا للترويج للقضية الوطنية. وبعد نفي السلطان محمد الخامس في غشت 1953 كان من بين أولئك الذين نادوا بالمقاومة. ورجع إلى المغرب سنة 1956 أياما معدودة بعد اعلان الاستقلال. وعين في نفس السنة عضوا في المجلس الوطني التمثيلي، ومنذئذ وتاريخه يمتزج بتاريخ حزب **الاستقلال** الذي لم يتمكن من فرض نفسه كحزب مهيمن ولا من الحفاظ على وحدته. وكان برلمانيا وعضوا في العديد من المجالس التي كان يرأسها احيانا أو كان مقررا لها. كما تقلد منصب الوزارة، وارتبط بعلاقات غالبا ما كانت صراعية مع العاهلين والأحزاب المغربية الأخرى على الرغم من فترة الجبهة الوطنية المؤسسة سنة 1970 مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي انشق عن حزب **الاستقلال** سنة 1959 والذي عرف بدوره انشقاقا جديدا سنة 1972. وبالإضافة إلى المؤلفات التي ذكرنا في الصفحات السالفة، كتب علال الفاسي عدة كتب في الفقه الاسلامي. وطبع بطابعه التصورات المغربية للأحوال الشخصية وللحقوق التاريخية على الصحراء (بما فيها موريطانيا في فترة أولى) وتوفي يوم 13 ماي 1974 ببوخارست.

الهوامش

1 ـ فيما يخص سيرة علال الفاسي ارجع إلى ملحقنا. فلقد ركزنا فيه على الحقبة السابقة لسنة 1956 التي تهم مساهمتنا.

2 ـ نستند إلى هذه المؤلفات في طبعتها الأولى وحسب ترقيم صفحاتها الأصلي. أنظر

– Bibliogrphie de la Culture Arabe Contemporaire à Paris, Sindbad, Les presses de l'U.N.E.S.C.O. 1981

(وهو مؤلف جماعي دولي تحت إشراف جاك بيرك منشور من طرف J. COULAND) حيث توجد الكتب الأخرى لعلال الفاسي. ونستعمل في هذه المساهمة بالنسبة لكتاب الحركات: طبعة طنجة (عبد السلام جسوس) غير مؤرخة وبترقيم مختلف (435 صفحة) وبالنسبة لكتاب النقد الذاتي: طبعة الرباط (مطبعة الرسالة) لسنة 1979 (لجنة نشر تراث زعيم التحرير علال الفاسي) بترقيم ل 447 صفحة زائد ثلاث صفحات غير مرقمة. ولم نستند إلى الكتاب المصغر الحجم المنشور من طرف الجامعة العربية سنة 1955 تحت عنوان: محاضرات في المغرب العربي الأقصى منذ الحرب العالمية الأولى. القاهرة، مطبعة نهضة مصر، 197 صفحة. وهناك ترجمة انجليزية جيدة للحركات (انظر Biblio. de L'U.N.E.S.C.O المشار إليه أعلاه) وترجمة فرنسية للنقد ظهرت بمدريد سنة 1957 واعتمد عليها كثيرا A.GAUDIO في كتابه:
–ALLAL EL FASSI: «l'histoire de l'Istiqlal» Paris. A.Moreau 1972.

3 ـ الحركات، التوطئة، صفحة «ا». وللمزيد من التفاصيل حول مقام علال الفاسي في القاهرة ارجع إلى ملحقنا البيوغرافي.

4 ـ نادرا ما يستعمل كلمة «مراكش» المدينة التي اشتق منها إسم المغرب، ويفضل بدلها مصطلح «المغرب الأقصى» أو «المغرب» فقط وهو مصطلح يدل على المغرب المستقل وينتج عن هذا في العديد من الفقرات خلط

ليس دائما لا إراديا بين ما ينتمي للمغرب وما ينتمي لمنطقة المغرب العربي.

5 ـ الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب وهو الإسم الذي قرره المؤتمر الرابع لإتحاد النقابات بالمغرب (س.ج.ت) الذي أعيد إنشاؤه سنة 1943 (30 نونبر ـ فاتح دجنبر 1946) وهذه بعض المراجع:

– MENOUNI Abdeltif: «Le Syndicalisme ouvrier au Maroc», Casablanca, les Edications Maghrébines, 1979.

(يعتمد الكاتب بالنسبة لهذه الفترة على مذكرة كتبها المحجوب بن الصديق بارتباط مع محاميه أثناء اعتقاله (1952 ـ 1954) والمعروفة تحت عنوان: «النقابية المغربية تسير»

– AYACHE, ALbert: le Mouvement Syndical au Maroc. Tome I: 1919–1942. Paris. L'Harmattan. 1982: IDEM (en attendant le tome II):

«Militants marocains de l'Union des Syndicats Confédérés du Maroc.», in «Mouvements sociaux maghrébins: travailleurs militants, idiologies», N°. Spécial des Cahiers de la Méditérranée, Nice. 1983 (Cahier n°2, du groupe de recherches sur le Maghreb et le monde Arabo-Musulman, Université de Paris VII et VParis III.

وبالنسبة للسياق يمكن أن نذكر كتاب أحمد تافاسكا: «تطور الحركة العمالية بالمغرب (1919ـ1939)»، بيروت، دار ابن خلدون 1980.

– GALLISSOT, René: «le patronat européen au Maroc (1931–1949)», Rabat, Editions Techniques Nord-Africaines, 1964; GAUDIO,Attilio: op cit; REZETTE, Robert: «les partis politique marocains». Paris, A.Colin, 1955. AYACHE, Albert: «le Maroc, Bilan d'une colonisation», Paris, Editions Sociales, 1956.

ولقد ظهرت ترجمة هذا الكتاب بالمغرب هذه السنة.

6 ـ ص 202. لقد تم تسطير الفقرات من طرفنا سواء في هذا الاستشهاد أو الإستشهادات الأخرى التي ستليه.

7 ـ هذا الانشقاق لم يكن له أي تأثير على الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب وتتفق الشهادات حول هذه النقطة.

8 ـ غير أن هذه الإشارة إلى «بداية عمل نقابي داخل المغرب» غامضة ما دام الأمر يتعلق بمجاهد اعتقل أثنا الكفاح ووجدت لديه بطاقة لمركزية (س.ج.ت)... (النقد... ص. 425). وبطبيعة الحال فإن كتاب المحاضرات يأخذ بعين الاعتبار مذكرة بن الصديق.

9 ـ حسب الكتابات الإستعمارية فإن بوشتى الجامعي هو رفيق لعلال الفاسي بالقرويين ثم أستاذ في هذه الجامعة وينتمي إلى «دائرة» المخلصين اللذين ضمنوا تألق علال الفاسي. وهو عضو في المجلس الأعلى للحزب الوطني وليس في أعلى هيئة به أي اللجنة التنفيذية. وفي سنة 1952 أصبح كاتبا للجنة الجهوية لحزب الاستقلال بالدارالبيضاء. أنظر REZETTE المرجع السابق ص 217 و 287.

10 ـ ورد في مجلة Maghreb الصادرة بباريس ابتداءا من يوليوز 1931 تحت إشراف الاشتراكي R.J.LON-GUET أنظر:

– OVED, Georges: «La gauche Française et les Jeunes Marocains (1930-1935)» in Mouvement ouvrier, Communisme et Nationalisme dans le monde Arabe. Paris, les Editions ouvrières 1978 (Cahier du Mouvement Social. n°3).

11 ـ وثيقة «حزب الاستقلال مذهب وعقيدة» الصادر كملحق «لبيان 11 يناير 1944» الفقرة الخامسة «السياسة الاجتماعية»، كتاب الحركات ص 253.

12 ـ حول هذه الحقبة أنظر

MENOUNI, op cit; AYACHE Albert: «Naissance et évolution de la classe ouvriere marocaine

pandant la colonisation, (1919-1952)» in DIRASAT/TRAVEAUX, (Institut Arabe du Travail, Alger) n° 2, 1979.

ولقد تحدثنا حول هذه الحقبة مع الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد في شهر شتنبر 1972 بالرباط. وكان حزب الاستقلال قد كلف السيد بوعبيد بالعمل في الوسط العمالي، وبهذه الصفة عاش المرحلتين، وكان عليه أن يتأكد من مساعدة الطيب بن بوعزة الكاتب العام للفدرالية المغربية لباطن الأرض (الممنوعة سنة 1948) والذي سيصبح كاتبا عاما مساعداً للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب سنة 1950.

13 ـ يتعلق الأمر بانتخابات 1948 المتعلقة بالغرف التجارية والصناعية والهيئة الثانية من القسم المغربي من مجلس الحكومة والشخصية الرئيسية هي محمد الغزالي، وهو مقاول ثري في النقل الطرقي بفاس وهو من القادة الرئيسيين لحزب الاستقلال. محمد الزغاري رئيس جمعية قدماء تلاميذ ثانوية مولاي ادريس بفاس ومدير سابق للشركة الجزائرية بفاس وعضو مجلس الحكومة. انظر REZETTE ، المرجع السابق.

14 ـ بمعنى «شكل من أشكال العمل الذي يسمح بالتفكير فلسفياً في اندراج الرجال في تاريخهم» حسب تعريف:

Elisabeth GUIBERT - SLEDZIEWSKI: «Comment penser L'Idéologie?», La Pensée, n° 231,Janv.-Féf. 1983.

15 ـ سيتعرض في نهاية 1952 لقمع شرس بعد الاضراب العام ليومي 7 و 8 دجنبر 1952 المنظم للاحتجاج على اغتيال فرحات حشاد الزعيم النقابي التونسي. ولقد تم حل الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب والأحزاب الوطنية، حزب الاستقلال والحزب الشيوعي المغربي ... الخ، وطردت الأطر النقابية ذات الأصل الأوروبي الى فرنسا، وحجز الباقون على اختلاف انتماءاتهم السياسية بالمغرب حتى نهاية 1954. وفي سنة 1955 أسس القادة النقابيون الاستقلاليون الاتحاد المغربي للشغل. وذلك تحت الاشارف الكلي لحزب الاستقلال.

16 ـ ارتكز اغلبية الكتاب على مذكرة بن الصديق السالفة الذكر في مسألة مؤاخذة الشيوعيين بتهمة التسييس.

17 ـ ان هناك تقاربا يفرض نفسه مع:

MONTAGNE Robert (dir): «Naissance du prolétariat marocain (1948-1950)», Paris, Peyronnet, 1951.

18 ـ على الاقل اذا ما أردنا، ونحن بصدد التاريخ المقارن، أن لا نقفز على هذا الأمر بالمغرب العربي. ففي المستعمرات التي لا تتوفر على تواجد سكاني أوروبي، بما فيها سوريا ولبنان تحت الهيمنة الفرنسية، ثبت وجود نزعة النقابية الطبقية المستقلة، كما ثبت وجود الصراع داخل التحالف الوطني المعلن أو الفعلي، بين دعاة هذه النزعة والأحزاب الوطنية البورجوازية التي تسعى الى استمالة الحركة النقابية. انظر مساهماتنا بالنسبة للحقبة الاستعمارية:

– Le Mouvement syndical au Liban, 1919- 1946, Paris, Editions sociales, 1970.

(ترجم الى اللغة العربية، بيروت، 1974).

– «Regards sur l'histoire syndicale et ouvriere égyptienne» (1899- 1952), in Mouvement ouvrier, communisme et nationalisme dans le monde arabe, (op.cit)

ثم القسم الأول من:

L'expérience du mouvement ouvrier yéménite (sud), Cahiers d'Histoire, n° 34, (1er trimestre, 1980)

(ترجم الى اللغة العربية، ببيروت وعدن/ الجزائر، 1980 و1981).

عرض لكتاب: «النظام الإجتماعي الدولي الجديد والهجرة في إطار العالم العربي والمجال الأورو ـ عربي» لعبد الله بوضهراين

مالك وحمان

يعتبر كتاب بوضهراين محاكمة ذات دلالة للنظام الإجتماعي الدولي القائم. وفي الواقع إن الضمانة أو الحماية التي يوفرها هذا النظام للعمال المهاجرين في العالم العربي وفي المجموعة الأوروبية تعتبر هشة.

هذه الهشاشة نجد جذورها في سلوك دول الشمال المستوردة لليد العاملة وفي تصرفات البلدان المتخلفة المصدرة لها.

فالكاتب يتطلع إلى تغيير النظام الإجتماعي الدولي القائم بنظام جديد مبني على التضامن. والتحليل المقدم من طرفه يرتكز على محورين أساسين:

أولهما: يتعلق بالحماية الإتفاقية على المستوى الثنائي. والثاني: يتعلق بالحماية الجماعية، وفي إطارها ركز البحث على المستوى الإقليمي والدولي.

ففيما يخص الحماية التي توفرها الإتفاقيات الثنائية. إعتمد الباحث على الإتفاقيات المبرمة بين المغرب والسوق الأوروبية المشتركة ـ الوضعية الغير القارة لشروط العمل أو التكوين المهني، أو لشروط تواجد العمال المهاجرين.

فمبدأ المساواة في المعاملة بين العمال المهاجرين والمحليين لم يتم تحقيقه كما هو منصوص عليه في الإتفاقيات المتعلقة باليد العاملة. فالأفضلية ممنوحة للعمال رعايا المجموعة الأوروبية. وهكذا فإن دول الشمال تتجنب إرساء تكوين مهني حقيقي، مناسب بإمكانه مساعدة العمال المهاجرين في حالة رجوعهم إلى بلدهم الأصلي.